الفصل الثامن

حول سيناريوهات المستقبل محل اهتمام مشروع مصر ٢٠٢٠

obeikandl.com

obeikandl.com

حول سيناريوهات المستقبل
محل اهتمام مشروع مصر ٢٠٢٠

٨-١ مقدمة :

حددت الورقة الثانية من أوراق مشروع مصر ٢٠٢٠ التى صدرت تحت العنوان "بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠" سيناريوهات مطروحة في ساحة العمل الوطني كما يلي:

- **سيناريو مرجعي أو اتجاهي** يعبر عن المحافظة على الاتجاهات العامة الراهنة وبما يؤدى إلى استمرار واستقرار المجرى الرئيسي لحركة المجتمع نحو المستقبل. ومن أهم خصائص هذا السيناريو:

١. التسليم بالعولمة وزيادة معدلات الخصخصة والاعتماد بدرجة كبيرة على القطاع الخاص وآليات السوق في التنمية.

٢. قصر دورالدولة على تنمية البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية وبقدر محدود من الاستثمارات (لترشيد الإنفاق والحفاظ على الموازنة العامة).

٣. الاعتماد المتزايد على نقل التكنولوجيا، وبالتالي زيادة التبعية التكنولوجية والعلمية للخارج.

٤. تشتت الموارد على جبهة واسعة دون إبراز أولويات واضحة والتركيز على المشاريع مرتفعة التكلفة مصحوباً بمستوى مرتفع لإهدار الموارد الطبيعية.

obeikandl.com

- ثلاثة سيناريوهات تدعى بالسيناريوهات الابتكارية في عنصر أو أكثر من العناصر الحاكمة لحركة المجتمع وهي:

أ – سيناريو "الدولة الاسلامية"

ويعتمد على شرعية الحكم والقيم التي يسعي إلى بثها في المجتمع من منطلق أن "الإسلام هو الحل" وأن الرجوع إلى الأصول (الكتاب والفقه) هو خير وسيلة إلى مستقبل أفضل.

ومن أهم خصائص هذا السيناريو :

- رفض الحضارة والأساليب الغربية وعدم الاندماج في العولمة والاتفاقات الدولية المكرسة لها.
- عدم تبني سياسة للحد من النمو السكاني، ومن ثم قد تتراجع جهود تنظيم الأسرة بعض الشيء.
- الدعوة إلى مراعاة العدالة الاجتماعية من خلال إعطاء أولوية خاصة لإشباع الحاجات الأساسية ومن خلال صور مختلفة للتكافل الاجتماعي.
- بذل جهد كبير في استخلاص دروس من التراث ومن الممارسات الإسلامية لتوجيه البحث العلمي والتطوير إلى مجالات مشجعة على الاقتصاد في استخدام الموارد الطبيعية.
- سيطرة كاملة على التعليم دون قدرة حقيقية على تطويره جذرياً.

ب – سيناريو "الرأسمالية الجديدة"

ويسعى إلى أن يجعل مصر نمراً على النيل أسوة بالنمور الآسيوية التي حققت من قبل بعض التقدم. ومن أهم خصائص هذا السيناريو:

- السير في تيار العولمة.
- إحداث طفرة كبيرة في منظومة التعليم وقطاع البحث العلمي والتكنولوجيا ونقل واستيعاب وتطويع التكنولوجيا الوافدة مع مشاركة من القطاع الخاص.
- تبني برامج خفض معدل النمو السكاني وتنظيم الأسرة.

- تتولي الدولة في هذا السيناريو مشروعات البنية الأساسية والمشروعات ذات الطابع الاستراتيجي وغيرها مما يعتقد أن القطاع الخاص غير قادر على إقامته، أو مما ترى أن إعتبارات الأمن القومي تحبذ وجوده في يد الدولة.
- لا تلقى قضية الفقر وعدالة التوزيع اهتماماً يذكر في بداية هذا السيناريو.
- من المتوقع أن يتبلور قطاع أعمال جيد للاستثمار وكأساس للمساعدة في إيجاد مزايا تنافسية لبعض المنتجات المصرية والحصول على إنجازات بأسرع وقت ممكن.

ج – سيناريو "الاشتراكية الجديدة"

ويعتمد على تقديم مشروع اشتراكي جديد بالاستناد إلى الدروس المستفادة من الخبرات السابقة في بناء الاشتراكية. ومن أهم خصائص هذا السيناريو:

- يقع على الدولة العبء الأكبر في رعاية وتنظيم وتمويل النهضة العلمية والتكنولوجية، وكذلك في وضع الضوابط على نقل التكنولوجيا (وبخاصة من زاوية تشغيل العمالة واستهلاك الطاقة وتلوث البيئة).
- تركز السياسات السكانية على إعادة توزيع السكان جغرافياً لا على الحد من النمو السكاني، وذلك باعتبار أن ديناميكيات خفض الخصوبة قد اكتسبت قوة دفع ذاتية.
- يرفض هذا السيناريو الانصياع للعولمة ومن ثم يرفض الانفتاح غير المتكافئ على الأسواق الخارجية، مثلما يرفض تحرير الاقتصاد وإطلاق قوى السوق.
- القضاء على الفقر من الأمور التي تحظي بأولوية كبرى في هذا السيناريو.
- تنوع أشكال ملكية وسائل الإنتاج يشتمل على صور متعددة للملكية الاجتماعية ولا ينحصر في القطاع العام التقليدي.
- تركز التنمية على تعميق التصنيع من خلال المزج بين التخطيط وآليات السوق.

- سيناريو خامس وأخير يعبر عن مزج بين السيناريوهات الأخرى وهو:

سيناريو "التآزر الاجتماعي" أو "السيناريو الشعبي"

ويعبر عن حل وسط يمكن أن تلتف حوله قطاعات عريضة من الشعب. ومن أهم خصائص هذا السيناريو:

- دمج البعدين الاقتصادي والاجتماعي ، أو بمعني أدق بروز البعد الاجتماعي واحتلاله مكانه مرموقة إلى جانب البعد الاقتصادي.
- الاعتماد على التمثيل الشعبي والمشاركة الشعبية الواسعة لكل الطبقات والفئات والقطاعات في الأجهزة التشريعية والتنفيذية وأجهزة الحكم المحلي.
- اهتمام أكبر بترشيد عمليات نقل التكنولوجيا ، وبخاصة مراعاة اعتبارات زيادة فرص العمل وتخفيض استهلاك الطاقة.
- الحد من معدل النمو السكاني.
- التحفظ على الانفتاح وحرية السوق، ومن ثم إبطاء حركة الاقتصاد المصري نحو التحرير وفتح الأسواق والارتباط بالشركات المتعددة الجنسيات.
- التركيز على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاعتماد على الذات.
- وضع سياسات وبرامج للحد من الاستهلاك تنطوي على الاعتدال لا على التقشف.
- الاهتمام بالمجالات الإنتاجية والابتعاد عن المجالات الطفيلية.
- الاهتمام بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وإشباع الحاجات الأساسية مع برامج قوية لمكافحة الفقر.

٨-٢ الاتصالات والمعلومات في ظل السيناريوهات محل الاهتمام :

إن التنبؤ بقطاع الاتصالات والمعلومات موضوع الدراسة والبحث الحالي في ظل السيناريوهات الخمسة محل الاهتمام فى مشروع مصر ٢٠٢٠ ليس أمرا سهل المنال، فهناك رغبة للأخذ بكل ما هو جديد ومستحدث في هذا المجال ولكن قدرة

السيناريوهات على تنفيذ ذلك تختلف من سيناريو إلى آخر، وأيضاً تختلف القدرة على تدريب العناصر البشرية وتوفير الموارد المالية وتحديد الأولويات والاختيارات وتقدير المنافع.

وبناء على ذلك فإن أي نظام اجتماعي يقود أي سيناريو من السيناريوهات المقدمة في مشروع ٢٠٢٠ سوف يجابه بتشابكات وردود أفعال تؤثر بطبيعة الحال على دخول التكنولوجيات الجديدة إلى المجتمعات.

وكما سبق أن ذكرنا في الباب السادس فإن استخدام أساليب النمذجة الديناميكية في تحليل السيناريوهات محل الاهتمام سوف يكون مكلفاً للغاية ولن تسعفنا المعلومات والإحصاءات المتاحة في هذا الشأن. ولذلك سوف نقوم باستخدام أسلوب "التحليل الوصفي" معتمدين على خبراتنا في مجال الاتصالات والمعلومات. ثم استخدام المؤشرات الرقمية العالمية المستخدمة في هذا المجال وذلك بما يتلاءم مع ظروف العمل في مشروع ٢٠٢٠.

السيناريو المرجعي :

١. يتبني أسلوب الحكم في هذا السيناريو سياسة الإصلاح الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاديات القطاع الخاص الذي يتأثر بعوامل السوق وآلياته. مع الاستمرار في زيادة عمليات الخصخصة. وحصر دور الدولة على تنمية البنية الأساسية ودعم بعض الخدمات الاجتماعية. مع زيادة الاعتماد على الخارج بهدف الحصول على القروض والمنح. ولكن الرؤية الشاملة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ستظل غير واضحة على الساحة الوطنية. ولا نتوقع الانتهاء من الاصلاح الاقتصادي أو الاجتماعي حسب ما هو مخطط له طوال مدة عمل السيناريو.

٢. نتوقع بعد مدة لن تتجاوز خمس سنوات تصفية كاملة للقطاع العام وسوف يقتصر نشاط ودور وزارة الاتصالات والمعلومات على العمل مع هيئة البريد والمعهد القومي للاتصالات وجهاز مرفق تنظيم الاتصالات وسيكون دور الوزارة محدداً في نشر البيانات والإحصائيات بالإضافة إلى الدور الرقابي واقتراح القوانين والتشريعات التي تضمن جودة أداء قطاع الاتصالات

والمعلومات دون الدخول في عمليات الإنتاج أو التصنيع أو المساهمة في العملية التكنولوجية للمشروعات.

٣. تقوم وزارة الاتصالات والمعلومات بعمل خطة قومية لهذا القطاع وذلك شاملاً محاور العمل والمشروعات والاستثمارات ومصادر التمويل، ونتوقع نجاحاً محدوداً في هذه الخطة طوال مدة عمل السيناريو نظراً لافتقار الخطة إلى جدوي اقتصادية أو جدولة في خطوات التنفيذ. وسوف يكون النجاح المحدود أساساً في مجال تدريب العمالة المطلوبة لأنشطة المعلومات وتطوير صناعة البرمجيات وتنشيط التدريب على التكنولوجيات الجديدة.

٤. لا نتوقع لوزارة البحث العلمي والتكنولوجيا نجاحاً ملحوظاً في تنشيط مجال المعلومات والاتصالات نظراً لعدم توافر الإمكانات المادية المتاحة مع عدم حماس المستخدمين للمشاركة في تنشيط عمليات البحوث والتطوير.

٥. نتوقع إقامة تحالفات عربية لإقامة شبكة عربية مشتركة في الاتصالات والمعلومات بمساعدة جامعة الدول العربية ولكن لا نطمئن إلى نجاحها.

٦. نتوقع في بداية السيناريو زيادة في نشاط المستثمرين الأجانب في مشاركة المستثمرين المصريين في إقامة المشاريع في الاتصالات وشبكات الخدمة المضافة والاتصالات الفضائية والاتصالات اللاسلكية والاتصالات عبر الألياف الضوئية لتطبيقات نقل البيانات وخدمة الإنترنت. وسوف يقل هذا النشاط في الفترة الأخيرة من السيناريو. وستظل تبعية التصنيع إلى الخارج وسيظل الاعتماد على نقل التكنولوجيا أكثر من تطويعها وتصنيعها بالرغم من إنتاج بعض المعدات مثل أجهزة السنترالات وازدياد نشاط تجميع الحاسبات.

٧. نتوقع في هذا السيناريو نجاحاً ملحوظاً في التشريعات المتخصصة في تنظيم قطاع الاتصالات بعد صدور قانون الاتصالات الموحد وموافقة مجلس الشعب عليه. وسوف تحدد التشريعات طريقة التعامل في السوق ولا نتوقع نجاحاً في إصدار قانون تشريعي خاص بالمعلومات.

٨. يهدف السيناريو إلى الوصول بالكفاءة التليفونية من الوضع الحالي ١٠% إلى ٢٠%، وأن تصل في المدن إلى ٣٠% أو ٤٠%، حتي تكون كالعالم المتطور خلال العمر الافتراضي للسيناريو. ونتوقع أن تظل الزيادة السنوية في عدد الخطوط بواقع ٧٨٠٠ ألف خط سنوياً حتي عام ٢٠٠٥ وبعدها سوف يؤثر التليفون المحمول على معدل نمو التليفون الثابت ليستقر عند ١٢%.

٩. نتوقع أن تتطور الخدمة في الريف من النظام النصف آلي إلى الخدمة الآلية. ونتوقع أن تكون هناك شركة ثالثة لخدمة التليفون المحمول بالمشاركة مع القطاع الخاص. ونتوقع أن يزيد عدد المستخدمين للتليفون المحمول عن المستخدمين للتليفون الثابت في منتصف مدة السيناريو.

١٠. نتوقع أن يكون هناك نمو بطيء في خدمات الاتصالات الحديثة والمنتشرة في العالم المتمدين مثل التعليم عن بعد والطب عن بعد والعمل عن بعد. آخذين في الاعتبار أن هذه الخدمات مكلفة للغاية ولا يتم استخدامها الاستخدام الأمثل في مصر. مثال ذلك شبكة المؤتمرات في وزارة التربية والتعليم التى لا تستخدم إلا بمعدل عدة ساعات شهرياً رغم أن تكلفة الاشتراك السنوي في الخطوط فقط تقدر بملايين الجنيهات.

١١. نتوقع أن تنضم مصر إلى اتفاقية التجارة العالمية في الخدمات (قطاع الاتصالات) في السنوات الأول من السيناريو. وسوف لا يكون ذلك في صالح خدمة الجماهير نظرا لعدم توافر المناخ المناسب للمنافسة في مجال الاتصالات والمعلومات.

١٢. نتوقع نجاحا محدودا لوزارة الاتصالات والمعلومات في توسيع نطاق الاتصال بمصادر المعلومات الخارجية والداخلية إلا أن هذا النجاح لن يساعد كثيرا في تقليل الفجوة المعلوماتية والمعرفية بين مصر والعالم المتقدم وذلك لافتقار الخطة القومية للمعلومات إلى وسائل تنفيذية فعالة، وللارتفاع النسبي في تكلفة الحصول على الكمبيوتر الشخصي والاشتراك في شبكة معلومات الإنترنت، وارتفاع فئات المحاسبة على وقت الاتصال للتعامل مع الشبكة، وذلك مقارنة بالانخفاض الملحوظ لمتوسط دخل الفرد.

١٣. مع تزايد الاتجاه إلى اقتصاديات القطاع الخاص دون مراعاة البعد الاجتماعي نتوقع ازدياد نسبة البطالة من إجمالي قوة العمل وتدهور أوضاع سوق العمل في مصر. وسوف يمثل ذلك فتيلة موقوتة في قلب المجتمع المصري وخاصة مع انتشار الفقر وازدياد ثروات الأغنياء تضخماً على قلتهم واتساع الفجوة بينهم وبين باقي فئات المجتمع مما سوف يزيد من تفشي ظاهرة الانحرافْ وازدياد الفساد.

١٤. نتوقع على المستوي الاجتماعي استمرار الأمية على مستويات عالية وانخفاض مستويات التعليم وانتشار أمراض سوء التغذية وتفاقم أزمة السكان.

١٥. نتوقع أن يستمر التخبط بين الاتجاه المعلن في تشجيع الاستثمار الأجنبي وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وبين ما يجري فعلاً على أرض الواقع من ظروف سياسية واجتماعية طاردة لرأس المال باستثناء بعض نواحي الاستثمار سريع العائد أو التي تقوم على قروض محلية أو ضمانات حكومية.

١٦. إن عمليات القرصنة التي تتم لبرامج الكمبيوتر في السوق المصرية سوف تؤدي إلى العديد من المظاهر السلبية والتي تؤثر على هذه الصناعة. وفي المقدمة نمو هذه الصناعة بما يؤثر على الاقتصاد الوطني والتصدير وأحجام المستثمرين عن المشاركة في هذه الصناعة بإعتبار أنها عالية المخاطر وخاصة من جانب البنوك والجهات التمويلية، وكذلك إحجام المواطنين عن التخصص في مجال صناعة البرمجيات نتيجة لضعف العائد وإرتفاع عنصر المخاطر. بالإضافة إلى أن ضعف صناعة البرمجيات يؤثر على تطوير جميع جوانب الحياة في المجتمع من تعليم وثقافة وصناعة وتجارة.

١٧. إن التأثيرات المدمرة لجرائم الإرهاب المعلوماتي والخسائر التي يمكن أن تترتب عليها لا تقتصر على انتشار الفيروسات مثل "I Love YOU" والتي نتج عنها خسائر مادية هائلة ولكن الأمر لا يكون مبالغاً فيه إذا ما وصلنا إلى حالة "القتل عبر الإنترنت" أو الإرهاب المعلوماتي وذلك من خلال الدخول على برامج مصانع أو محطات كهرباء للضغط على أحد مفاتيحها لتفجيرها أو الدخول على

برامج مستشفيات للعبث بها فيقتل مئات المرضي. ولذلك يتوقع إنشاء جهاز شرطي متخصص في الإرهاب المعلوماتي.

١٨. يفترض في هذا السيناريو أن يكون النمو السكاني نمواً معتدلاً بمعدل ١,٥٥% حتي عام ٢٠٢٠ وبذلك سيصل عدد سكان مصر في عام ٢٠٢٠ حوالي ٨٩ مليون نسمة. ومن المتوقع زيادة نسبة السكان في المناطق الحضرية إلى ٦٣% في عام ٢٠٢٠ مقارنة بحوالى ٤٥% عام ١٩٩٥، مع ارتفاع معدلات الهجرة إليها من المناطق الريفية. وذلك يتطلب وضع خطط اتصالية دقيقة لمجابهة متطلبات الخدمات التليفونية في الحضر.

١٩. بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي نتوقع أن يزداد بنسبة ٥,٨% حتي عام ٢٠٢٠ ليصل إلى نحو ٢٨٨ مليار دولار في ٢٠٢٠ وستكون مكوناته هي نفس المكونات الحالية. ٢٠% زراعة، ٣٠% صناعة، ٥٠% خدمات.

سيناريو الدولة الاسلامية :

١. نتوقع عدم استمراره في غضون سنوات قليلة من بدايته ونتوقع انقسامات داخلية حادة بين التيارات الإسلامية نفسها واشتعال الفتنة بين بعضها البعض وبينهم وبين القوي الرأسمالية الأخرى.

٢. نتوقع أن لا يحظي هذا السيناريو بتعاطف الرأي العالمي مما يؤدي إلى ردود أفعال تتراوح بين المقاطعة والحصار. وإمكانية الاختراق من الخارج والداخل للإثارة الطائفية وقد تصطدم القوى القائدة بحاجز قوى يتعذر عبوره.

٣. نتوقع أن تزيد الرقابة ووضع القيود على التكنولوجيات الجديدة حيث على سبيل المثال سوف يجد الإنترنت واستخدامه معارضة شديدة.

٤. نتوقع عدم تبني سياسة للحد من النمو السكاني وبالتالي يتم تراجع جهود تنظيم الأسرة ويزيد عدد السكان مما يضيف أعباء كبيرة لإشباع الحاجات الأساسية وإيجاد صور مناسبة للتكافل الاجتماعي. ونتوقع أن يزداد عدد سكان مصر بمتوسط ٢,١% سنوياً حتي عام ٢٠٢٠ ليصبح عدد السكان قرابة ٩٩ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠. وسوف يكون النمو السكاني في المناطق الحضرية بطيئاً

بمتوسط ١% تقريباً حتي عام ٢٠٢٠ بسبب الحرص على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الريف وما ينتج عنه من تقليل الهجرة من الريف إلى المدينة.

٥. نتوقع بذل جهد كبير لتوجيه البحث العلمي والتطوير إلى مجالات تفيد الاقتصاد عن طريق استخدام الموارد الطبيعية مما سوف يؤدي إلى ظهور عدد من المشروعات الصغيرة التي قد تشكل قطاع أعمال ناجح.

٦. نتوقع رفض الحضارة والأساليب الغربية وعدم الاندماج في العولمة والاتفاقات الدولية. كما نتوقع فشل كثير من المشاريع الاستراتيجية في قطاع الاتصالات والمعلومات التي تقوم بها الحكومة تحت ضغوط أجنبية مناوئة للنظام الاسلامي.

٧. نتوقع التركيز على مشاكل وقضايا مثل قضايا المرأة والفقر والبطالة والتعليم مما يؤدي إلى تشابكات معقدة وتؤدي في النهاية إلى عدم القدرة الحقيقية على توجيه حركة هذا السيناريو.

٨. نتوقع أن تتغير مفاهيم وبرامج الإعلام عن طريق الراديو والتليفزيون للمناطق الريفية والحضرية لتتمشي مع المعايير الإسلامية.

٩. نتوقع أن يكون هناك صعوبة في إدارة هذا السيناريو لصعوبة الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية لفقهاء النخبة وهواة الفتوي مما يؤدي إلى إنهيار الدولة الإسلامية أسوة بما تم مع الدول الشيوعية التي إنهارت.

١٠. نتوقع نموا طفيفا في مجال المعلومات نظرا لصدور تشريعات تقيد حركة الحصول على المعلومات وعلى وجه الخصوص من على صفحات الإنترنت ذات الطبيعة الخاصة والتي لا تناسب طابع النخبة الإسلامية.

١١. نتوقع عدم إتاحة مجال واسع للمشاركة الشعبية في ظل السيناريو الإسلامي.

١٢. نتوقع أن يحد السيناريو الإسلامي من حرية تملك الأفراد لمصادر الإنتاج. وسوف يكون ذلك قاصرا على الدولة لضمان وضع ثمارها في خدمة الناس. وذلك بالرغم من أن الدين الإسلامي يقر الملكية الخاصة وآليات السوق وما

يتحدث به كثير من الفقهاء عن اشتراكية الإسلام ورأسماليته. وسوف يصبح بالتالي حق الاستغلال والاستثمار في الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات والتعدين مثلا ليس حقا مطلقا وإنما هو حق مقيد بحدود حاجة المستثمر وبالقدر الذي يكفي به هذه الحاجة.

١٣. نتوقع أن لا يمنع النظام الإسلامي الاستثمار الأجنبي وسوف يسمح به في الشركات المساهمة بحد أقصي ٤٩% من رأس المال المدفوع. وسوف تحدد الحكومة الإسلامية نسبة المساهمة في حدود الحد الأقصي طبقا لأوضاع كل مشروع وأهميته وذلك نقدا أو عينا بمصانع أو معدات أو بحق معرفة.

١٤. نتوقع أن يكون معدل النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي في حدود ٥% حتي عام ٢٠٢٠ لانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ونتوقع أن تكون مكونات الناتج المحلي الإجمالي مختلفة عن السيناريو المرجعي حيث سوف تزداد نسبة الزراعة والصناعة وتقل نسبة الخدمات لتصل إلى ٢٥% زراعة، ٣٤% صناعة، ٤١% خدمات في عام ٢٠٢٠.

سيناريو "الرأسمالية الجديدة" :

نحن نتفق مع ما جاء في الورقة الرابعة الصادرة تحت العنوان "الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات مصر ٢٠٢٠" الصادرة فى إطار مشروع مصر ٢٠٢٠ بخصوص الدولة الرأسمالية من أن الفرد هو الحقيقة الاجتماعية التي تعلو فوق الدولة، وأن العقلانية والتنوير هي الأسس الجوهرية في هذا السيناريو، وأن قضية البعد الاجتماعي - الفقر وعدالة التوزيع - لا تلقي اهتماما محسوسا في البداية. وأن متغيرات هذا السيناريو سوف تكون مرتفعة في مستوى التعليم وارتقاء البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتحسين القدرة التنافسية. ولذلك فإننا نرجح استمرارية هذا السيناريو ونتوقع أن تكون الصورة العامة لقطاع الاتصالات والمعلومات على النحو التالي:

١. نتوقع التعجيل بفكرة تعظيم شبكات الاتصالات وتقوية البنية الأساسية لنقل المعلومات وإزالة كافة القيود على الاستخدامات ونقل التكنولوجيا المتطورة.

٢. نتوقع أن تتولى الدولة تقوية التجارة الالكترونية، وأن تتبني فكرة إنشاء الحكومة الالكترونية، وألا تلتفت إلى الجوانب الأخلاقية بإعتبار أن جهدا في هذا الخصوص نتائجه ضائعة. وبسبب إزدياد التجارة الالكترونية نتوقع أن يكون هناك أزمات تهدد اقتصاديات الشركات الوسيطة مثل مكاتب شركات السياحة وحجز الأماكن على الطائرات. فبعد أن يتم تطوير شركات الطيران بإمدادها بالأجهزة الالكترونية، وإعداد أقسام خاصة بعمليات الحجز أوتوماتيكيا، سوف ينتج عن ذلك خفض عمولات شركات ومكاتب السياحة بنسبة تصل إلى ٧٥%. وسوف يؤثر ذلك بطبيعة الحال على المنظومة السياحية.

٣. نتوقع أن يكون الاستثمار الأجنبي في مشروعات الاتصالات والمعلومات ذات الاستثمارات العالية من أفضل الوسائل في نظر النخبة الحاكمة لإدارة المخاطر المالية والاقتصادية في مشروعات بنظام البناء والتشغيل والتحويل B.O.T.

٤. نتوقع حفز نشاط المستثمرين المحليين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم تكنولوجية مبسطة وملائمة وعدد أقل من المعدات والآلات. ويمثل ذلك مساهمة فعالة في خلق فرص عمل جديدة في قطاع الاتصالات والمعلومات. ونتوقع أن يكون هناك نظام فعال لمساهمة الدولة في تقوية وتطوير هذه المشاريع وعمل توسعات مستقبلية دون تكلفة رأسمالية عالية. كما أن الخبرة التي يكتسبها المهندسون والفنيون المحليون سوف تمكنهم مع الوقت من توفير بعض التكنولوجيات المحلية وإدخال تعديلات مفيدة على التكنولوجيات المستوردة. وقد تظهر بين الحين والحين استراتيجيات تكامل بين المشروعات الصغيرة لتغذية المشروعات الكبيرة.

٥. من المتوقع إنشاء هيئة قومية لتطوير صناعة البرمجيات ونظم المعلومات والاستفادة من صناعة البرمجيات لتحقيق منتجات عالية الجودة يمكن تسويقها على المستوى العالمي.

٦. من المتوقع التوسع في إنشاء مراكز التدريب المجهزة بتجهيزات تكنولوجية رفيعة المستوي بالتعاون مع الشركات الأجنبية لتوفير العمالة المطلوبة في مجال

الاتصالات والمعلومات لمختلف قطاعات الدولة نظرا لمسايرة الرأسمالية الجديدة لدعاوى العولمة وسعيا للتكيف معها.

٧. من المتوقع أن توفق النخبة الحاكمة في التنسيق مع الدول العربية أو بعضها في وضع التشريعات المناسبة لإنشاء الشبكة العربية للمعلومات في إطار أعمال الجامعة العربية. كما أنه من المتوقع إلى حد كبير زيادة فرص التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) والمعهد الأوربي للمواصفات القياسية في الاتصالات (ETSI). وذلك في السنوات الخمس الأولى من عمل هذا السيناريو.

٨. نتوقع طفرة كبيرة في قطاع البحث العلمي والتكنولوجيا وزيادة الإنفاق على هذا القطاع حتي تصل إلى ٢% من الدخل القومي سنويا في السنوات الأخيرة من تشغيل هذا السيناريو.

٩. نتوقع أن يصاحب النمو في الناتج القومي زيادة في فرص العمل ونتوقع أن تصل مساهمة قطاع الاتصالات والمعلومات في الدخل القومي بنسبة تزيد عن ٢%.

١٠. نتوقع في ظل هذا السيناريو (وكذلك في سيناريو الاشتراكية الجديدة) أن تنشط جهود تنظيم الأسرة لخفض النمو السكاني حيث سوف يزداد عدد السكان بمتوسط ١,٣% سنويا ليصبح عدد السكان قرابة ٨٣ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠. وسوف يكون معدل النمو في الحضر أسرع وبمتوسط سنوي ٢% لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خاصة في قطاعات الخدمات المتمركزة في الحضر وزيادة رقعة المناطق الحضرية مما سوف يشجع على الهجرة المتزايدة من الريف الذي تتدني فيه الأجور ونوعية الحياة.

١١. نتوقع أن يرتفع معدل النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي في حدود ٦,٥% لإعتماد هذا السيناريو بدرجة كبيرة على جذب المزيد من الاستثمارات خاصة في تصنيع المنتجات الاستهلاكية وفي قطاع الخدمات. ونتوقع أن تكون مكونات الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠ موزعة بنسب ١٨% زراعة، ٣٠% صناعة، ٥٢% خدمات.

١٢. من المتوقع أن يتأثر التسويق والبيع بعصر المعلومات وأن يكون هناك تحد جديد يواجه المؤسسات. ففيض المعلومات عما يقدم من خدمات وتسهيلات سوف يصيب المستهلك بتخمة معلوماتية تجعله على غير المتوقع أكثر صمودا أمام الإغراءات بحيث تصبح برامج التسويق التقليدية غير ذات قيمة أو جدوي في جذب الزبون. ويتوقع في ظل هذا التطور المعلوماتي في مجال التسويق ضياع قيمة الاسم التجاري أو عائد الشهرة.

١٣. سوف تؤثر مخاطر الإنترنت على البورصة وعمليات التداول للأسهم بيعا وشراء عبر شبكات الإنترنت وسوف يكون لها تأثير غير عادي على كيفية الاستثمار في الأسهم.

١٤. نتوقع ظهور دور سلبي لأغلب البنوك المصرية بوصفها الجهات الأقدر على تمويل شراء أجهزة التكنولوجيا الحديثة وخاصة أجهزة الكمبيوتر للمستخدم. وذلك نظرا لأن أسعار التكنولوجيا في إتجاه تنازليا وليس تصاعديا رغم القرارات بإلغاء وتخفيض الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات على أجهزة ومكونات الكمبيوتر وإزالة ما بها من تشوهات غير منطقية.

١٥. نتوقع فوضي مرورية بسبب التجارة الالكترونية. فرغم أن التسوق سوف يكون عبر شبكة الإنترنت بحيث يوفر الوقت بالنسبة للمستهلكين وجهد الذهاب إلى المحلات التجارية، إلا أن كثرة العربات الصغيرة التي تقوم بتسليم البضائع للمنازل ووقوفها لتفريغ حمولتها سوف يصعب من حركة المرور وخاصة في ساعات الذروة.

١٦. نتوقع أن يتبنى هذا السيناريو بعض الأنشطة والتطبيقات الحديثة حتي عام ٢٠٢٠ منها:

- التعليم عن بعد.
- الطب عن بعد.
- الوظيفة خارج العمل.

وهى ترتبط إرتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية بما يعنيه من ارتفاع في مستويات التعليم والصحة والرفاهية.

سيناريو "الاشتراكية الجديدة" وسيناريو "التآزر الاجتماعى" :

نتفق مع ما جاء في تنظير سيناريو "الاشتراكية الجديدة" في الورقة الرابعة من أوراق مشروع ٢٠٢٠ من حيث تصور ضرورة وجود مرحلة انتقالية، يطلق عليها مرحلة "التنمية المستقلة" تهيئ المجتمع لتقبل النهج الاشتراكي الجديد في إدارة شئون المجتمع والدولة. ونتفق أيضا على أن بناء التنمية المستقلة قد يستلزم فترة لا تقل عن عشر سنوات يبدأ بعدها قيام السيناريو (الاشتراكية الجديدة) الذى تستمر خلاله التنمية المستقلة كشرط ضروري، وإن لم يكن شرطا غير كاف وحده لقيام السيناريو.

وحيث أن مفهوم "التنمية المستقلة" في سيناريو "التآزر الاجتماعى" أو "السيناريو الشعبي". هو مفهوم من المفاهيم المركزية، وأن فكرة قيام حكم شعبي حقيقي يكفل للناس فرصا وفيرة للمشاركة الفعلية في حكم أنفسهم بأنفسهم من الأفكار المحورية، وأن التنمية المستقلة لا تعني العزلة عن العالم، وأن المشاركة الشعبية تتجاوز إحباطات كل من المركزية والتعدية. فإننا يمكن أن نعتبر ذلك تمهيدا لانتقال هادىء وطبيعي إلى سيناريو " الاشتراكية الجديدة " بمفهومها الديمقراطي للتعددية السياسية ورفضها لقيادة الحزب الواحد، وبتوجهاتها بالنسبة للمزج الصحيح بين التخطيط وآليات السوق، وعدم إعطاء قدسية خاصة للملكية الحكومية، وضمان توفير حرية المبادأة والمبادرة للأفراد والجماعات في ميادين الإنتاج، وعدم الانعزال عن العولمة الاقتصادية، والاستفادة من التجارة الدولية، والسعي في تطوير مشروعات التكامل مع الدول العربية، وتنشيط العلاقات مع الدول النامية في نفس المجال.

ومؤدى ما سبق، هو أننا سوف نقوم بتشغيل السيناريو الشعبي وسيناريو الاشتراكية الجديدة معا، الأول كمرحلة انتقالية حتي عام ٢٠١٠ تؤدى إلى سيناريو الاشتراكية الجديدة الذى يعمل حتى عام ٢٠٢٠[٥٧]، ونتوقع في ظلهما أن تكون الصورة العامة لقطاع الاتصالات والمعلومات على النحو التالي:

١. نتوقع أن يكون تركيز السيناريو في المرحلة الانتقالية على أن تكون جهود المستثمرين المحليين معتمدة على إمكانيات وكفاءة المواطنين وما يتميز به العنصر البشري المصري من كفاءة وعلم. لاسيما في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلوماتية مع وضع ضوابط على نقل التكنولوجيا.

٢. نتوقع أن يحاول السيناريو من البداية تحقيق المزج الصحيح بين التخطيط وآليات السوق مع التخطيط لدور الدولة للاستفادة من تناقضات مصالح الدول المتقدمة لاستخلاص المزايا لصالح المجتمع المصري. ومن ثم إبطاء حركة الاقتصاد المصري نحو العولمة وفتح الأسواق والارتباط بالشركات متعددة الجنسيات.

٣. نتوقع أن تقوم الدولة في إطار هذا السيناريو بدعم التصنيع المحلي من خلال المزج بين التخطيط وآليات السوق، مع عمل توسعات مستقبلية دون تكلفة رأسمالية عالية. ودعم إمكانات تصنيع بدائل للمنتجات المستوردة. والوصول تدريجيا إلى مرحلة تصنيع المعدات محليا، لا سيما في المجالات التالية: السنترالات، التليفونات، الدوائر الالكترونية المطبوعة، أجهزة الفاكس وأجهزة الحاسبات.

٤. نتوقع أن يركز السيناريو على عدم الانصياع الغير متكافيء للأسواق الخارجية وأن يركز على تنشيط العلاقات مع الدول العربية والدول النامية ودول عدم الانحياز.

٥. نتوقع الزيادة في منح تراخيص تشغيل الشبكات الاتصالية وشبكات نقل المعلومات. وسوف تخضع عقود الاستغلال الخاصة بهذه التراخيص لمشاركة الدولة أو القلة الاحتكارية التي تعمل تحت سيطرة الدولة بنسبة أكثر من ٥٠% لاحتواء المخاطر الفنية والاقتصادية في مجالات الاتصالات والمعلومات.

٦. نتوقع أن يهتم السيناريو بتحقيق السلام الاجتماعي للقوى العاملة عن طريق إيجاد وسائل مناسبة للتكافل الاجتماعي.

٧. نتوقع أن يركز السيناريو على إعادة توزيع السكان جغرافيا مع إعمار مناطق جديدة، ومن ثم سوف تزداد قوة الشبكات الاتصالية ووسائل الإعلام لدعم هذه المناطق عن طريق استخدام الأقمار الصناعية أو شبكات الألياف الضوئية حسب موقع هذه المناطق الجديدة وبعدها عن المناطق السكانية المزدحمة.

٨. نتوقع أن يركز السيناريو على البحوث والتطوير ورعاية البحث العلمي. ولكن لا نتوقع أن يحظى هذا الاهتمام بالدعم المالي الكافي لإبراز تقدم ملحوظ في مجال المعلومات والاتصالات.

٩. سوف تقوم الحكومة الاشتراكية بفرض ضرائب على التجارة الالكترونية، وذلك بغض النظر عن أن فرض هذه الضرائب سوف يؤثر على تطور أو زيادة العمليات التجارية عبر الإنترنت، وذلك كمحاولة من الدولة لتقليل العجز في ميزان المدفوعات.

١٠. يفترض في هذا السيناريو أن معدل النمو السكاني سيكون منخفضا (حوالي ١,٤٥%) بحيث يصل عدد سكان مصر في عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٨٦ مليون نسمة.

١١. يفترض في هذا السيناريو أن متوسط معدل النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي حوالي ٥,٥% وستكون مكونات الناتج المحلي الإجمالي مقاربة بتلك المتوقعة في السيناريو المرجعي ٢٠% زراعة، ٣٠% صناعة، ٥٠% خدمات.

obeikandl.com

قائمة المصطلحات

obeikandl.com

obeikandl.com

(١) البيانات والمعلومات Data and Information

تمثل البيانات المصادر أو المواد الخام التي تنتج من القياسات والملاحظات ويمكن تمثيلها بأرقام، أو أصوات، أو صور أما المعلومات فهي تكون نتيجة التعامل مع البيانات للحصول علي منتج يمكن الاستفادة منه بواسطة المستخدم النهائي.

(٢) الشبكة القومية للمعلومات : PSN

مجموعات شبكات تخصصية تتبادل العديد من المعلومات مثل شبكات البحوث، المكتبات، والتجارة الإلكترونية وخلافه.

(٣) الشبكة القومية لنقل المعلومات : PSDN

البنية الأساسية سلكية ولاسلكية لاستخدام ونقل المعلومات وهي شبكة اتصالات رقمية تستخدم بروتوكولات خاصة تمكن من تبادل أجهزة السنترالات والأجهزة الطرفية من التعرف على البيانات.

(٤) الشبكة القومية للاتصالات : PSTN

هي البنية التحتية لتقديم الخدمة التليفونية في الأساس بالإضافة إلى نقل خدمات الشبكات الأخري مثل التلغراف، والتلكس، والفاكس، والتليفون المحمول.

(٥) مجتمع المعلومات :Information Society

هو مجتمع يكون فيه المعرفة (Knowledge) أساس التعليم والثقافة والإنتاج. ومنه تمثل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عامل الترابط بين الأفراد، والمؤسسات، والهيئات ووسيلة الوصول إلى المعلومات والخدمات. وبذلك يمكن اعتبار مجتمع المعلومات كشبكة مترابطة بين الأفراد وشبكات المعلومات.

(٦) تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات : ICT

هو الترابط بين استخدام علوم وإدارة الاتصالات والحاسبات لإنتاج ونقل وإدارة المعلومات لخدمة المجتمع.

(٧) تكنولوجيا المعلومات :IT

وتشتمل على صناعة البرامج وأجهزة المعلومات والخدمات.

(٨) التجارة الإلكترونية : (E-Commerce)

هو وسيلة تعامل إلكترونية عن طريق شبكة الإنترنت يمكن بواسطتها إبرام صفقات لمنتجات وعمل خدمات ما بعد البيع وإجراء المدفوعات والتسويق والإعلان وذلك بواسطة شركات أفراد. ويشمل ذلك أيضاً التعامل إلكترونياً في المؤسسات والموظفين باستخدام شبكات داخلية. وبهذا المفهوم تؤثر التجارة الإلكترونية تأثيراً هائلاً على الاقتصاد عن طريق خلق شركات جديدة ودمج شركات مع بعضها مما سوف يكون له أثر كبير على سوق العمل ومستقبل العمالة في القرن الواحد والعشرين.

(٩) الشبكات الرقمية المتكاملة الخدمات : ISDN

هي شبكات اتصالات متطورة تعمل بالنظام الرقمي تقدم خدمات الصوت والصورة والبيانات في وقت واحد.

(١٠) الشبكة الرقمية المتكاملة الخدمات واسعة المدي : BISDN

هي تصوير للنظام ISDN بحيث يتم من خلالها نقل بسرعات كبيرة تصلح للتعامل مع الصور المتحركة.

(١١) الجيل الثالث من الاتصالات المتنقلة : 3G / IMT 2000

هي شبكة المستقبل يتم فيها التغلب على كافة المشاكل الفنية والتنفيذية للنظم الحالية. وتقدم كافة الخدمات الحديثة الصوتية والمرئية والمكتوبة وسوف تخدم الاحتياجات المنتظرة خلال العشرين سنة القادمة. ويقال عن الجيل الثالث من أجهزة المحمول أنه نظام عالمي موحد ذو استخدامات واسعة النطاق يكسر الحواجز بين الدول.

المراجـع

obeikandl.com

obeikandl.com

(11) "EU Action Plan: Satellite Communication in the Information Society, the European Commission; Economic & social committee, 1997.

(12) "Europe on the Move" The European Union & World Trade, Brussel, 1995.

(13) "Regulatory Reform: Laying the Foundation for Egypt's Telecommunication Future" Regulatory Seminar, Cairo Egypt, October 1995

(14) "Advanced Communication Technologies & Science" European Commission, ACT 1995 DG X III-B.

(15) "Living and Working in the Information Society" IST 98, Vienna, European Commission, 1998.

(16) "Telematics and Applications Programs, Guide to the 1995-1996 Projects European Commission, DG III, 1999.

(17) "Internet Goes Mobile" News Link, 1st Quarter, 2000.

(18) "European Gateway to Electronic Commerce", The European Commission, DG Enterprise, 1999.

(19) "Quality of Life, Knowledge and Competitiveness", Finnish National Fund for Research and development, Helsinki 1998.

(20) "ICT Market and Information Society in Lithuania" Infobalt 99, INFOBALT Association.

(21) "Telecom Egypt: Status and Prospects" Ahmed Galal, ECES, Cairo May 1997.

(22) "Exploring the Information Society" Final report, IST 99 Helsinki 22-24 November 1999.

(23) "Arab States Telecommunication Indicators" ITU, 1996.

(24) GATT Secretariat, The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, The Legal Texts, Geneva, June 1994 PP.323-364.

أولا: المراجع الأجنبية

(1) "Policy and Master Plan On Information Telecommunication Development up to 2000", Socialist Republic of Vietnam, Hanoi, 1998.

(2) Workshop On "Regulator Frame Work and Development of Telecommunication Networks for Economic Operation". Palermo, Italy, May 6-7 1996.

(3) "Telecommunication in the Mediterranean".European Commission, Directorate General III, Telecommunication, Information Market and Exploration of Research, 1995.

(4) "Regional Telecommunication Conference for the Arab States", ITU Oct. 1992.

(5) "Constraints to Privatization": The Egyptian Experience, Mokhtar Khattab, ECES, Cairo No. 38, 1999.

(6) "Telecommunications Emergency Economics Meeting the Challenge of the Information Age". The World Bank, Telecom. & Information, Division Industry and Information Depart, 1997.

(7) "Applying Information Tech. 101 Success Stories from Esprit" European Communication, DG III, Industry 1995.

(8) "Action For Stimulation of Transponder Telework and Research Corporation in Europe", European Commission DGX111-B. Telework 96

(9) "Two Perceptions on Telecom. Reform in Developing Countries", James G. Gantwell Salma Brothers, ECES November 1997.

(10) "High-tech. Finland" The Finish Foreign Trade Association, Helsinki Finland, 1999.

(25) UNCTAD: HandBook of International Trade AND Statistics 1995, table 6-3.

(26) IMF, Balance of Payment Statistics YearBook, part 2, 1995 tables B/2 B/3, PP. 13-15.

(27) ITU, World Telecommunications Development Report: 1995, p. 59

(28) ITU, World Telecom Development Report 1994 P. 56

(29) Swiss Bank Corporation, Global Telecommunication Advisor, Issue No.2. First Quarter 1995. PPS 157-158

(30) Carols, Wellness, Stream "Privitization of Telecommunications: The Case of Mexico", Implementing Reforms in the Telecommunications sector, lessons from Expansion, Washington D.C, world Bank 1994)

(31) "Telecommunication Privatization" on the Agenda "MEB" Middle East Business Weekly, April 14, 1995 P.251.

(32) ITU/BDT World Telecommunication Indicators Database, 1998.

(33) ITU, 1998 ITU, BDT/IMPS, T1 BASIC, 1998.

(34) ITU/BDT/INFS, T1 STAFF, 1998.

(35) ITU/BDT/INFS T1 REVENUE, 1998.

(36) WISTA Report, Digital Planet-The Global Information Economy, 1998.

(37) EITO 99 BOOK.

(38) EITO, In fobalt and LTB estimates, 1999.

obeikandl.com

ثانيا : المراجع العربية

(٣٩) الجمعية العلمية للمهندسين، "الجات ومستقبل الاتصالات في مصـــر"، القـــاهرة، ١٩٩٨.

(٤٠) المجلة المصرية لعلوم الحاسب، "نحو خطة وطنية للمعلوماتية فـــي مصـــر"، القاهرة، المجلد ٢، العدد الثاني، ١٩٩٨.

(٤١) الهيئة القومية للاتصالات، "خطة إستراتيجية للهيئـــة القوميـــة للاتصـــالات"، القاهرة ، مايو ١٩٩٥.

(٤٢) "محور المعلوماتية والاتصالات"، مجلد أعمال المؤتمـــر الهندســـي العربـــي الحادي والعشرون، بيروت ١٩٩٨.

(٤٣) مجلد أعمال مؤتمر وزراء الاتصالات العـــرب، جامعـــة الـــدول العربيـــة، "المشروعات والخدمات الحديثة" يوليو ١٩٩٧.

(٤٤) فريد النجار، "نحو إطار متكامل للبحوث والتنمية للاتصالات العربية"، نـــدوة الاتصالات العربية، جامعة الدول العربية، أبريل ١٩٩٥.

(٤٥) عبد المنعم يوسف بلال، "ثورة الاتصالات وصناعة المعلومات فـــي مصـــر والعالم العربي"، القاهرة، اللجنة القومية لتجهيز المعلومات، أكتوبر ١٩٩٨.

(٤٦) اللجنة القومية لتجهيز المعلومات، "تطوير صناعة البرمجيات فـــي مصـــر"، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة، يوليو ١٩٩٩.

(٤٧) بيل جيتس، المعلوماتية بعد الإنترنت (طريق المستقبل)، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ترجمة عبد السلام رضوان، مارس ١٩٩٨.

(٤٨) وزارة الاتصالات والمعلومات، "الخطة القوميـــة للاتصـــالات"، القـــاهرة ، ديسمبر ١٩٩٩.

(٤٩) مركز التطوير التكنولوجي، "التكنولوجيا وسيلة لتطوير التعليم فـــي القـــرن ٢١"، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٩٥.

(٥٠) جون بيلتون، "نهوج في تخطيط الاتصال"، اليونسكو، ١٩٨٥.

(٥١) الفريق المركزى بمشروع مصـــر ٢٠٢٠، "الأســس النظريــة والمنهجيــة لسيناريوهات مصر ٢٠٢٠"، منتدي العالم الثالث – مكتب الشرق الأوســط – القاهرة، أوراق مصر ٢٠٢٠، العدد ٤، يوليو ١٩٩٩.

obeikandl.com

obeikandl.com

obeikandl.com

رقم الإيداع : ٢٠٠٢/١٦٤٤٣
ISBN : 977-281-207-X